

التجديد في التربية

الزام ام التزام؟

د. وديع ض. حداد

رئيس مؤسسة Knowledge Enterprise, LLC

رئيس تحرير مجلة TechKnowLogia

whaddad@KnowledgeEnterprise.org

www.KnowledgeEnterprise.org

عمان - الاردن

ابريل (نيسان) ٢٠٠٤

مقدمة

قصة التربية قصة تجاذب بين دورين. فهي من ناحية تؤمن الاستمرارية لما هو معروف، وهي من ناحية أخرى تغذي الإبداع والتجديد، أي إنها تدفع المتعلمين نحو ما هو غير معروف.

وهذان الدوران للتربية متكاملان ومتعارضان في آن معاً. كما يمسان جوهر عملية التعلم والتعليم. فنحن نريد الإبداع والتجديد ولكن نريدهما أن ينبثقا مما هو معروف ومفهوم. كما نريد الاستمرارية، ولكننا نشعر بالخيبة عندما تكون النتيجة انعدام القدرة على حل المشاكل أو استنباط الطرائق التي تحسن الظروف المعيشية للإنسان.

إن مركز الثقل في العملية التربوية هو المدرسة والمعلم. وهما أيضاً مركز القصور. فالتغيرات التي حصلت في النموذج المدرسي في العقود الماضية انحسرت أكثرها في المجال اللوجستي: الأبنية، والمواد، والظروف البيئية للمعلمين والطلاب. وفي العديد من الحالات اتسمت العملية التربوية بالجمود والرتابة: يجتمع الطلاب في مجموعات من الصفوف، يقدم المدرسون المعلومات، يردد الطلاب ما سمعوه ورأوه، ويقومون على مدى دقتهم في ذلك. وفي الكثير من الحالات أدخلت التقنيات التعليمية لبث الحياة في العملية التربوية هذه.

وبالرغم من أن الصلة بين العملية التعليمية هذه والحياة قد كانت دوماً موضوع مساءلة وشك إلا أنها نادراً مع عدلت بشكل جوهري أو جدت بما يمس النظام التربوي ككل.

لقد حاولنا في القرنين الفائتين أن نتفن الخدمات التربوية التي تقدمها المدارس. فلقد تمكنا من تطوير النموذج التربوي:

- من تعليم للقلة إلى تعليم للكثرة.
- من تعليم ذي أهداف محددة إلى تعليم واسع الأهداف.
- من التعلم غير النظامي في البيئة إلى جعل الصف بيئة التعلم.
- من عمل نخبوي إلى نظم تربوية وطنية.

كما نجحنا في قولبة العالم الشائع المتعدّد الأبعاد ووضعه في نص مكتوب محدود الأبعاد بالرغم من إضافة المواد السمعية البصرية إليه، وجعلنا المعلم القناة الأساسية للتعامل مع مصغّر هذا العالم. حتى المدارس التقنية حاولت أن تستنسخ مكان العمل في المدرسة.

على الرغم من النجاح النسبي لهذه المنظومة التربوية، فإن القرن الجديد يحمل معه مجموعة جديدة من التحديات والضغوط التي تحتاج إلى إعادة نظر في التوجه التربوي لأن المؤسسات التربوية في شكلها الحالي غير محضرة لها، بل إن أفضل هذه المؤسسات وأكثرها فعالية وكفاءة أقل ما يُقال فيها أنها تلبّي جيداً مجموعة خرى من المتطلبات لعصر آخر.

التحديات والضغوط

إن القطاع التربوي في القرن الحادي والعشرين - نظاماً، وإدارة، ومؤسسات، وأساتذة، وطلاباً- يجد نفسه دون إرادته على تقاطع ستة محاور:

المحور الأول: التحولات العالمية في المجالات الاقتصادية والتقنية.

المحور الثاني: الازدياد الهائل في المعرفة.

المحور الثالث: الطلب المتزايد على التعلم.

المحور الرابع: الاختراقات في مجال علوم الدماغ.

المحور الخامس: الثورة في تقنيات المعرفة والاتصال.

المحور السادس: التنافس الحر في الخدمات التربوية.

المحور الأول: التحولات العالمية في المجالات الاقتصادية والتقنية.

حتى وقت قريب كان التخطيط التربوي عملاً سهلاً، إذ كان يقوم خبراء في تخطيط القوى العاملة برسم احتياجات قطاعات الاقتصاد المختلفة بقدر مقبول من الدقة، ويصنّفون الوظائف التي تلبّي تلك الاحتياجات، ويحددون المهارات المطلوبة لكل وظيفة ومن ثم يرسمون إسقاطاً للحاجة إلى القوى العاملة المستقبلية.

الحياة لم تعد بهذه البساطة. فكل شيء في تغير سريع يتجاوز عمر أي برنامج تربوي. إن العالم يواجه انتقالات كبيرة في المجالات الاقتصادية والتقنية يمكن تلخيصها بما يلي:

أ- يعمل الآن منتجو السلع والخدمات القابلة للمتاجرة في سوق عالمي يتصف بمنافسة تتخطى حدود البلد الواحد.

ب- إن التغييرات التكنولوجية وانفتاح الأنظمة الاقتصادية للمنافسة غيرت أنماط الانتاج. فالبلدان الصناعية تتحول تدريجياً من إنتاج جملي إلى أنظمة إنتاج متخصصة تتصف بالتأدية العالية. وفي هذه الحال يمكن للمؤسسات في البلدان النامية كسب المنافسة بمزيج من وسيلتين: خفض الأجور وتحسين الإنتاجية. من هنا تبرز أهمية عوامل الإنتاجية والنوعية والمرونة في الإنتاج.

ت- إن التقدم في تكنولوجيات المعلومات والاتصال قد أشعلت ثورة في الاقتصاد العالمي، فبات بالإمكان الآن جمع وتحليل ونقل المعلومات بمزيد من السرعة بفضل الابتكارات المذهلة في هذا المجال. وبالتالي فإن أية خدمة يمكن جعلها رقمية وبنّها، يمكن أيضاً إنتاجها وبيعها في أي مكان.

كل هذا يستلزم نظاماً تربوياً مرناً يؤمّن مجمل المهارات والكفاءات لسائر قطاعات الشعب، وخلفية قوية في أصول العلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى تشكيلة واسعة من المهارات الذهنية والاجتماعية للتمكن من اكتساب المعارف والمهارات الجديدة التي تتطلبها التغييرات المستقبلية.

المحور الثاني: الازدياد الهائل في المعرفة.

إن المعرفة، أساسية كانت أم تطبيقية، تتزايد بسرعة كبيرة ومعدل نموها يزداد بشكل تصاعدي، فالمعلومات الجديدة التي وردت في الثلاثين عام المنصرم تتجاوز من حيث الكم مجموع ما ورد في الخمسة آلاف عام الماضي. علينا أن نهيء أنفسنا للتطورات والإختراقات التكنولوجية المثيرة التي ترصد الأفق الكلية للكون من جهة والأسرار الدقيقة لجسم الإنسان من جهة ثانية... وكل ما بين الإثنين.

ولكن ليس كل المعرفة المولدة هي من هذا الطراز الرفيع المستوى. فالحياة اليومية تزداد تعقيداً في جانبها التكنولوجي وجميع جوانب المجتمع يزداد إتكالاً على المعرفة. كما أن المشاركة في عالم تكنولوجي معاصر يستلزم مستوى هاماً من الإدراك العلمي والتكنولوجي. وينطبق ذلك على جميع مشاهد الحياة اليومية، من أعمال الزراعة إلى معاملات السوق والصيرفة والتجارة والخدمات الصحية والمواصلات والترفيه والمرافق وتبادل المعلومات. فإذا أخفقت قدرة المرء على إيجاد المعرفة الأساسية واكتساب المهارات في عالم يتحوّل باستمرار سيجد نفسه وبعد فترة وجيزة جداً على هامش المجتمع.

كل ذلك يتطلب إعادة نظر جذرية في عملية تطوير المناهج ومحتواها وطرق التدريس.

المحور الثالث: الطلب المتزايد على التعلم.

يتزايد الطلب على التعلم من جهات مختلفة:

- أ- الحاجة إلى تأمين التعليم الأساسي لجميع الذين هم في سن الدراسة.
- ب- المطالبة بمستويات أعلى من التحصيل التربوي وذلك على أثر ارتفاع عدد الذين أكملوا المستوى الأساسي من التعليم، وتنامي طموحات الأهالي والطلبة.
- ت- التغيرات السريعة في سوق العمل والمعرفة والمهارات التي تستوجب مزيداً من التعلم ومن رفع الكفاية وإعادة تأهيل شريحة كبيرة من المجتمع.

كل ذلك يثير تساؤلات حول مقدرة المدرسة بشكلها الحالي على تلبية كل هذه الاحتياجات، وحول فترة التعلم: متى تبدأ ومتى تنتهي، وما هي الحدود بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وبين التعليم المدرسي والتعليم الموازي.

المحور الرابع: الاختراقات في مجال علوم الدماغ.

تتمثل إحدى المسائل الكبرى التي تواجه التربية باستمرار في معرفة كيفية حصول التعلم. وأهمية هذا الموضوع بالنسبة للتربية واضحة. وقد ظلّ الموضوع حتى وقت قريب مجالاً للحدس والتخمين إلى حد بعيد. إلا أن البحوث الحديثة في مجال العلوم العصبية بدأت تلقي أضواءً، على كيفية تعلم الناس. فعلى سبيل المثال، كان العلماء حتى الماضي القريب يعتقدون أن الأطفال يولدون وقد تحدد الدماغ لدى كل منهم فعلاً من الناحية الجينية الوراثية. ولكننا أصبحنا نعلم الآن، بفضل أحدث التكنولوجيات (المعروفة بتكنولوجيا التصوير بالصدى المغناطيسي MRI) أن الخبرات التي تُكتسب بعد الولادة لها تأثير عظيم على كيفية تروّد الدماغ "بأسلاك موصّلة"، وأن هذه الخبرات تخلق خطوط اتصال في الدماغ، وأنه توجد "نوافذ فرص" بالنسبة لبعض المهارات، وأن تعلم أشياء جديدة بعد تلك الفترة قد يصبح أكثر صعوبة بكثير وأنه يجري تدعيم خطوط الاتصال المذكورة عن طريق التنبيه والتكرار خلال السنوات الأولى.

وليس يعني هذا أن التركيب الوراثي لا علاقة له بنمو الدماغ. فالكل يعرف مثلاً الآثار الوراثية لبعض أمراض الدماغ. وبفضل أحدث التكنولوجيات، أصبح في وسع الباحثين إجراء تحديد أدق للاختلالات التي

تصيب عملية التعلم. فقد اكتشفوا على سبيل المثال وجود تغيّر في التركيب الوراثي (الجيني) يظهر في صورة عجز عن إضافة اللواحق إلى الكلمات: ذلك أن الأفراد الذين يحملون تلك الجينات لا يستطيعون إضافة الحروف s أو es أو ed إلى أواخر الكلمات.

وبعبارة أشمل، يمكن القول إن علم النفس المعرفي، المتفرع من علم الأعصاب المعرفي، قد ربط بين التعلم وبين البحوث الحديثة المتعلقة بكيفية أداء الدماغ ووظائفه. ومن بين النتائج التي تمّ استخلاصها ما يأتي:

- إن عملية التعلم تشترك فيها جميع وظائف الأعضاء، وتتأثر بعض جوانب عمليات الاتصال التي تتم في الدماغ بالتجارب والخبرات.

- إن العواطف شديدة الأهمية – وعملية التعلم تؤثر فيها وتنظمها العواطف والحالات العقلية المرتكزة على التوقعات والميول والتحييزات الشخصية ودرجة الاعتزاز بالنفس والحاجة إلى التفاعل الاجتماعي.

- تنتظم الذاكرة في صورة مكانية (تتيح الفرصة للتذكر "الفوري" للخبرات التي تركز كل منها على الأخرى) أو عن طريق مجموعة من المنظومات المعدة للتعلم عن طريق الاستظهار عن ظهر قلب دون فهم.

- توجد لدى الإنسان حاجة إلى أن يكتشف المغزى الكامن في البيئة، كما أنه يستطيع أن يفهم ويندكر على أفضل صورة عندما تكون الحقائق والمهارات محفورة في الذاكرة الطبيعية المكانية أو مرتبطة بالتجارب والخبرات العادية. وفضلاً عن ذلك فإن البحث عن المعنى، يحدث عن طريق عملية الإدراج في إطار "تمط" معين أو عن طريق المحاولات الرامية إلى تنظيم المعلومات وتصنيفها بطريقة ذات مغزى.

- ينهار الدماغ تحت وطأة التهديدات الجسيمة، ويتعلم على أفضل وجه عندما يُتحدّى تحدياً ملائماً.

إن النتائج المترتبة على بحوث الدماغ عميقة. فهي تسلط الضوء، في المقام الأول، على أهمية التربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وتكشف، ثانياً، عن أن بعض مشكلات التعلم يمكن حلها عن طريق التدخل العلاجي في المستقبل. وتشير، ثالثاً، إلى الحاجة إلى العدول عن التربية في صورتها الحالية التي تنتم بالفردية، والتعلم المعزول، المقنطع عن سياقه، والمرتكز على الاستظهار السطحي (الصّم). فنمو الدماغ وتتميته يفرضان تصميم

التربية على نحو يتيح للأفراد أن يفهموا المغزى الذي تنطوي عليه بيئاتهم، وأن يحلّوا مشكلاتهم، وأن يتعلموا من خلال ممارسة الأنشطة الاجتماعية التي يوجد لها معنى بالنسبة لهم في إطار بيئة آمنة ومثيرة للتفكير.

المحور الخامس: الثورة في تقنيات المعرفة والاتصال.

لقد أحدثت التقنيات الحديثة ثورة جامحة في مجالات إدارة الأعمال والتجارة والترفيه والتسلية والألعاب. وبدأت بواردها في المجال التربوي.

إن المحاور الأربع المتقدم ذكرها تشكل تحدياً كبيراً لمخططي استراتيجيات التربية والتعليم. فمن جهة ثمة تقلبات كبيرة في سوق العمالة وسيل من المعرفة الجديدة ومطالب جديدة لعملية التربية والتعليم في ميادينها التقليدية وميادين لم تتضح معالمها بعد. من جهة ثانية ثمة ضرورة لتوفير تشكيلة واسعة متكاملة من الخدمات التربوية لكل فرد أيّاً كان وبصرف النظر عن المكان والزمان، مع التشديد على إكتسابه التعلّم وعلى تفعيل قدرات المعلم، وكل ذلك في ظروف حيث قاعدة المستفيدين من التربية والتعليم تزداد حجماً على الدوام وتبقى الموارد المادية والبشرية محدودة.

من هذا المنطق تأتي تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتقدّم الأقراص المدمّجة (Compact disc) والأقراص المدمّجة من نوع "ذاكرة قراءة فقط" (CD-ROMs) وأقراصاً بصرية (Videodiscs) والمختبرات التي تستعين بالكمبيوتر الميكروبي (microcomputer-based laboratories) والشبكة الخارجية للاتصال والمعلومات والواقع الافتراضي (Virtual reality) وشبكات الإتصال المحلية وتلك الواسعة النطاق (Local and wide area networks) وبرمجيات التدريس (Instructional Software) وأجهزة وبرمجيات الكمبيوتر لدى شركة (ماكنتوش) والكمبيوتر الشخصي (Personal Computer) والكمبيوتر النقال (Laptop) والكمبيوتر الدفتري (Notebook) والبرامج التعليمية على التلفزيون (Educational Television) والبريد الصوتي (Voice Mail) والبريد الإلكتروني (E-mail) والاتصالات عبر الأقمار الصناعية (Satellite Communication) وجهاز الفيديو (Videocassette recorder) والراديو التفاعلي (Interactive radio) وغير ذلك. فقائمة التكنولوجيات "الساخنة" المتوافرة للتربية والتعليم طويلة جداً. هل تستطيع تلك التكنولوجيات مساعدة مخططي استراتيجيات التربية والتعليم على مواجهة التحديات المذكورة أعلاه؟ لقد سبق وقيل للتربويين مراراً وتكراراً أن التكنولوجيا ستعيد تكوين عالمهم، من الأفلام السينمائية إلى الراديو

إلى التفريغ. فلقد تنبأ، مثلاً، توماس أديسون عام ١٩٢٢: "إن الأفلام المتحركة مقدر لها أن تخلق ثورة في نظامنا التربوي. وخلال سنوات قليلة ستحل مكان الكتب المدرسية - بصورة واسعة إن لم يكن كلياً.

هل الأمر مختلف الآن؟

ما نحتاجه بالفعل هو التفكير خارج الإطار التقليدي. يختبر العالم اليوم ثورة حقيقية في نشر المعرفة وفي تحسين التعليم. إنها الثورة الثالثة. كانت الثورة الأولى اختراع اللغة المكتوبة والثورة الثانية طباعة اللغة. أما الثورة الثالثة فهي تقنيات المعلومات والاتصالات التي تجعل محتويات التعليم ووسائله في متناول الجميع مؤمنة وممكنة في أي مكان وفي أي وقت.

تضع إمكانيات التقنيات الحديثة ونجاحها في مختلف الحقول المؤسسات التربوية تحت ضغط هائل لإدخال هذه التقنيات في الصفوف. ويمارس هذا الضغط من قبل بائعي التقنيات، ومن الاهلين الذين يريدون لأولادهم اللحاق بمتطلبات العصر، ومن رجال الأعمال الذين اختبروا نجاح التقنيات في حقولهم ويريدون تكرار ذلك في المدارس، وأخيراً من مروجي التقنيات الحديثة كآخر أمل في إصلاح التربية.

إن المطالب والهموم التي تحيط بعالم التربية والتعليم لم تولدها تكنولوجيات المعلومات والاتصال، كما ولن تعالجها بمفردها أيضاً. سيكون من الصعب إن لم نقل مستحيلاً على البلدان تلبية غاية التعليم الفعال للجميع وبصرف النظر عن المكان والزمان. بيد أن عدم قدرتنا على مواجهة هذا التحدي هو من صنع أيدينا، لأننا عندما ننظر إلى تدرج التوسع لأي شيء ننظر إليه عادة من منظور خطي، بمعنى أنه نستخدم نفس النموذج التربوي (مدرسة محصورة في المكان والزمان مثلاً) ولكن على أساس المزيد منه أو من حجمه. ما نحتاج إليه في الحقيقة هو طريقة تفكير مختلفة وأكثر ثورية. إن النموذج التربوي الذي طوّر في عصر الصناعة لن يحقق التفعيل التربوي الفعال في عصر المعلومات. ولكن بأدوات تكنولوجيات المعلومات والاتصال يفترض أنه بإمكاننا تطوير مكونات النموذج التقليدي ليأخذ طابع مكونات النموذج الجديد.

المحور السادس والأخير هو التنافس الحر في الخدمات التربوية.

إن العلاقة بين سوق العمل، والدولة، والقطاع التربوي تمرّ بتطورات مهمة. لم تعد الخدمات التربوية حكراً على القطاع الرسمي أو صناعة محميّة. كما لم تعد الدولة قادرة على تمويل وتأمين الخدمات التربوية

التقليدية والمستجدة بمفردها. هذا وبسبب عوامل أخرى نرى إزدياداً في مشاركة القطاع الخاص من مؤسسات وهيئات أهلية وجمعيات خيرية في تأمين فرص التعلم.

ولا شك أن تقنيات المعلومات والاتصالات قد ساهمت إلى حد كبير في تعزيز هذا التنافس الحر، لأنها تسهّل تدفق المعلومات عبر الحدود وفوق الحواجز الجغرافية والاجتماعية. فالجامعات المفتوحة والمدارس الافتراضية والبرامج التعليمية عبر الانترنت عولمت التربية وحققت إمكان فرص التعلم للجميع في أي مكان وزمان.

الزاميات التجديد التربوي

كما ذكرنا أن القطاع التربوي في القرن الحادي والعشرين على تقاطع ستة محاور:

١. التحولات العالمية في المجالات الاقتصادية والتقنية.
٢. الازدياد الهائل في المعرفة.
٣. الطلب المتزايد على التعلم.
٤. الاختراقات في مجال علوم الدماغ.
٥. الثورة في تقنيات المعرفة والاتصال.
٦. التنافس الحر في الخدمات التربوية.

هذه المحاور جميعها في تطور مستمر وتفاعلاتها تضع أعباء جديدة على القطاع التربوي. هذا التحدي الدراماتيكي يطرح أسئلة جادة أمام السياسات التربوية ويجبرنا على إعادة التفكير في طرق تعريف التربية وإدارتها وأدائها. كيف نوّمن فرصاً تعليمية وتدريبية جيدة لكل الأولد والشبيبة والبالغين في تقاطع هذه التحديات والضغوط العالمية والمحلية والداخلية وفي إطار المحدوديات البشرية والمادية والمالية؟

هذا التحدي يُلزمنا بالخروج عن المألوف بتفكيرنا وتوجهاتنا وممارساتنا. هذا التحدي يُلزمنا بالتجديد - بالتفكير والتوجه والممارسة خارج المألوف والمعتاد.

نحن اليوم مدعوون للالتزام بالتجديد في مجمل نواحي العملية التربوية وأركز هنا على سبع نواحي:

أولاً: تجديد في النظرة الى التربية:

إن المتطلبات الاقتصادية والمعرفية والتقنية تفرض بناء هرم المعرفة والمهارات كاملاً وفي آن معاً، بناءً شاملاً متكاملًا. وهذا يستلزم استثماراً في التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي كمدخل إلى عالم العمل، والتدريب المهني والتقني لإعداد العمالة للقرن الحادي والعشرين بالتعاون مع القطاع الانتاجي، والتعليم العالي من المستوى العالمي لتزويد الأفراد والقطاعات بالمعارف والمهارات والتقنيات المتقدمة.

ثانياً: تجديد في التركيز على التعلم بجميع مستوياته:

منذ القدم والهدف المعلن للتربية والتعليم هو تعليم كيفية التعلم وحل المسائل والربط والجمع بين القديم والجديد. علينا أن نجدد توجهاتنا وممارساتنا في ضوء ما نعرفه عن عمل الدماغ وعلم النفس المعرفي، وأن نجعل العملية التعليمية مشوقة وأصيلة: مشوقة بمعنى أن الطالب منخرط في عملية التعلم ولا يُنظر إليه كمجرد آنية لاستقبال المعرفة، وأصيلة بمعنى أن ما يتعلمه الطالب ذو معنى له كفرد وكمواطن وكمعامل منتج. بالإضافة إلى ذلك فإن المستجدات المستقبلية تفرض على العملية التربوية أن تتخطى التركيز على المعارف والمهارات مهما كانت ناجحة والتوسع في تعزيز قدرات الدارسين على مهارات التعلم كاستقصاء المعلومات وتقييمها وتطويعها وتسخيرها في حل المشاكل المستجدة، إضافة إلى تعزيز المهارات الفكرية والنقدية والتحليلية والاجتماعية والمهنية. فوق كل ذلك يجب أن نجدد مناخ المدرسة لكي يستعيد الطالب النزعة الطبيعية للحشوية والتساؤل والإبداع.

ثالثاً: تجديد في تفعيل قدرات المعلم:

مهنة التعليم من المهن الأكثر تحدياً وأهمية في العالم، إذ إن المعلمين أساسيون لتعزيز عملية التعلم وجعلها أكثر فعالية وكفاءة، وهكذا سيبقون في المستقبل. فهم الذين يقودون الطلاب في التنقل الفكري بين البيئة العامة والبيئة المدرسية، ويساعدونهم في محاولة فهم مغزى العالم الطبيعي والبشري والاجتماعي، ويبثون الحياة في المفاهيم المعرفية الجامدة، ويثيرون حشوية الطلاب ويسهلون لهم فرص الإبداع والاكتشاف والاختراع.

إن التطورات المعاصرة في الإدارة التربوية والتقنيات الحديثة قد تكون خففت بعض أعباء المعلمين، إلا أنها حتماً لم تجعل حياتهم أسهل:

- أصبحت أهداف التربية والتعليم أكثر تعقيداً ولم يعد كافياً تعليم مجموعة محددة من المعارف والمهارات. يُتوقع من المعلمين مساعدة الطلبة على إكتساب مستويات أعلى من المهارات الذهنية مثل

حل المسائل، والإبداع، والتعاون في التعلّم، والربط والجمع، والأهم من كل ذلك تطبيق المعرفة على حالات جديدة.

- مع تطور فهمنا لطبيعة عملية التعلّم، أصبح على المعلم أن يضمن أن يكون المتعلّم منخرطاً وناشطاً وأن يكون التعلّم ذا معنى وأصيلاً وأن تكون بيئة التعلّم مفعمة بالتحديات ولكن غير ضاغطة.
- يتوسّع حجم المعرفة بشكل سريع وهذه المعرفة في معظمها متوفرة للطلبة والمعلمين في آن واحد، وهذا يلقي على المعلمين حملاً ثقيلاً لا مفر منه إذ يتعيّن عليهم الإستمرار بتحديث معرفتهم والتعرّف على قنوات جديدة من المعلومات.
- لقد جاءت تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومعها إمكانيات جديدة للإدخال إلى قطاع التربية والتعليم، ولكن في الوقت ذاته أُلقت بمزيد من الحمل على المعلمين. فيتعيّن عليهم الآن التعلّم على كيفية التعامل مع الكمبيوتر في صفوفهم المدرسية والتنافس مع الطلبة على التوصل إلى الكم الهائل من المعلومات المتوافر على الانترنت، كذلك كيفية استخدام أجهزة وبرمجيات الكمبيوتر لتعزيز علمية التعلّم والتعليم.

من الواضح أن تحضير المعلمين لهذه التحديات المتجلية لا يمكن أن يجري مرة واحدة وإلى الأبد. إن التدريب مرة واحدة مهما بلغ من فعالية ونجاح، لن يكون كافياً. يجب إنبثاق نموذج متجدد يستبدل تدريب المعلمين بتحضيرهم وتطويرهم مهنيّاً على مدى الوظيفة، من خلال المراحل التواصلية التالية:

- التحضير الأولي/التدريب الذي يزوّد المعلمين بما يلي: خلفية متينة في أصول المعرفة، إلمام في أصول التعلّم وفي مهارات إجتماعية وتنظيمية، فهم معمّق لسياسات التعلّم والتعليم والمواد التي سيتعاملون معها، وإلمام عام بمصادر مواد ودعم التربية والتعليم. وعلى نفس الجانب من الأهمية، يجب أن يكون لدى المتدربين إستيعاباً لأهمية المثابرة على إستكشاف وتقويم وتحصيل المعارف والمؤهلات الجديدة على ضوء المتطلبات المستقبلية.
- فرص منظمة لإعادة التدريب والتأهيل ورفع الكفاية وتحصيل المعارف والمهارات الجديدة الضرورية لمواكبة التطورات المعرفية والتربوية.
- الدعم المستمر للمعلمين خلال اضطلاعهم بمسؤولياتهم اليومية ومعالجة المشاكل التعليمية والتعلمية المستجدة.

رابعاً: تحديد في التعليم للجميع:

الحياة المعاصرة بمتطلباتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتكنولوجية تملّي على جميع أبناء المجتمع الإلمام بحد أدنى من التحصيل في التعليم الأساسي. لا من دولة تستطيع أن تجازف بترك أي من هؤلاء بدونه، فأولئك الذين يفتقرون إلى القدرة على إكتساب المعرفة والمهارات الضرورية سيعيشون حياة محفوفة بالمخاطر وسيخسر المجتمع مساهمتهم. وبالمثل فإن الفرص الإنتقائية لمستويات عالية من التعليم يجب أن تعكس الإهتمام بالإنصاف وذلك كي لا يتكرر في زمن التغييرات التربوية المتسارعة التركة التاريخية من تمييز بحسب الجنس أو المنطقة أو الفئة الإجتماعية.

إن التحدي الأكبر هو الوصول إلى هؤلاء الأفراد والمجموعات الذين تاريخياً عانوا من قلة الخدمات، مثل البنات والنساء اللواتي يواجهن عقبات ثقافية ومادية تقف حائلاً أمام إلتحاقهن بالمؤسسات التربوية، وأبناء المناطق الريفية الذين من شدة تناثرهم لا يملأون المدارس "العادية" المكونة من صفوف معقولة الحجم، كذلك العاملين الراشدين الذين لا يستطيعون الحضور إلى مراكز التعلّم بسبب المسافات والأوضاع المهنية. وهنا علينا أن نلجأ إلى الإبتكار ونفكر بطريقة ثورية، وفي بعض الأحوال قد يتعيّن علينا القفز "فوق" الحواجز وتوفير التربية والتعليم حيثما يتواجد طالبو علم محتملون بصرف النظر عن المكان أو الزمان.

خامساً: تجديد في توقيت التعلّم:

إن الحاجة للتوصّل إلى المعلومات والمعرفة دون إنقطاع تجعل من التعلّم عملية على مدى الحياة، وما الخط الفاصل بين التعلّم والعمل سوى خط خيالي. لذا فإن عملية التربية والتعليم هي بمثابة محيط متواصل لا بداية محددة له ولا نهاية، توفر فرصاً للتعلّم على مدى الحياة لمساعدة الأفراد والأسر ومراكز الأعمال والمجتمعات على التكيف مع التحولات الإقتصادية والإجتماعية الجارية، كما تبقى بابها مفتوحاً لعودة من سرب منها.

- إن سرعة تحوّل ونمو تكنولوجيا المعرفة والمعلومات تتطلب التعلّم على الدوام.
- مع إستمرار تطوّر المجتمع من المستبعد أن نتابع نفس النهج الذي نتبعه الآن من تقسيم مراحل الحياة على أساس تعليم مطوّل في المراحل الأولى وتقاعد ممثّد في المراحل الأخيرة.
- يوفر التعلّم على مدى الحياة فرصة للعاطلين عن العمل للإنخراط مجدداً في القوى العاملة.

- نظراً لأهمية أرضية التعلم، وكذلك التعلم المستمر في المجتمعات القائمة على المعرفة المكثفة والمنسمة بسرعة التغيير، فإن الذين يفوتهم القطار سواء منذ البداية أو في وقت لاحق، يجدون أنفسهم مهمشين.

سادساً: تحديد في مكان التعلم:

إن التعلم على مدى الحياة أو التدريب المماثل لأجل العمل لا يمكن إقتصارهما على الصف المدرسي التقليدي. فليس من المعقول ولا في إمكانيات طالب العلم المادية أن يُطلب منه المجيء إلى مكان محدد كل مرة يتعين عليه تلقي التعلم. لذلك يترتب على ضوء تنوع وتعقيد وتغيير الحاجات التربوية أن تتجاوز الخدمات التربوية آلية التعاطي وجهاً لوجه داخل المؤسسة وتبني التعلم عن بعد والوسائل الغنية بالتقنيات والطرائق غير النظامية.

سابعاً: تجديد في دور التقنيات الحديثة:

يواجه صانعو القرار التربوي أسطورتين، الأولى على الصعيد الكلي والثانية على الصعيد الجزئي. تكمن الأولى بالإعتقاد أن مجرد تزويد المدارس بتكنولوجيات المعلومات والاتصال سيغيّر عملية التعلم وأن مجرد الإرتباط بالانترنت سيغيّر دنيا طالب العلم. أما الأسطورة الثانية فتعتبر أن توفير التكنولوجيات يكمن في الحصول على الكمبيوتر وضمان الإرتباط بالانترنت. لكنّ التجارب تدل على أن دمج التكنولوجيا بشكل فعال في النظم التربوية أمر أكثر تعقيداً من ذلك بكثير، إذ يضم تحليلاً بالغ الدقة لأهداف التربية والتعليم والتغييرات المرجوة، كما يتطلب فهماً واقعياً لإمكانات التكنولوجيات وإمعان النظر في شروطها، كذلك معرفة التوقعات بشأن هذه العملية في إطار القوى المحركة للتغيير والإصلاح التربوي. وبالفعل تؤكد التجارب، ولدهشتنا، أن إقتناء التكنولوجيات بالذات، مهما بلغ من الصعوبة أو التكلفة، قد يكون العنصر الأسهل والأرخص من بين سلسلة من العناصر التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى جعل تلك التكنولوجيات مستديمة أو مفيدة.

يمكن للتقنيات الحديثة أن تغير نمط التربية وتحولها من مكان إلى نشاط. في نهاية المطاف هذا هو مبرر الوجود لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في التربية والتعليم. تخيل تجربة في التعلم تستخدم أوساطاً إعلامية متعددة، متزامنة وغير متزامنة، وهي في الوقت ذاته شديدة التفاعل وتجري بين مواقع بعيدة عن بعضها البعض بواسطة شبكات كبيرة يشمل نطاقها المستويين الوطني والدولي، وهي في الوقت ذاته تتيح لطالبي العلم المجال للحصول على خدمات أنية في التعلم عن بعد من مواقعهم الجغرافية المنتشرة بين مؤسسات ومدارس وزملاء آخرين. فمن منظور هذا المثال المرتجى الجديد لا تشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصال بديلاً للتعليم

المدرسي، إنما هي جزء لا يتجزأ من عناصر هذا النمط التربوي، كما أنها تكمل وتخصّب كلا من المؤسسات التقليدية ونظم التوزيع ومواد التدريس. من هذا المنطلق فإن تكنولوجيات المعلومات والإتصال تساهم في مجمل نظام نشر وتعلم المعرفة.

لا تتحقق إمكانيات التقنيات بصورة عفوية - لا في التربية ولا في التجارة ولا في الترفيه. كثير من الأعمال المعتمدة على الكمبيوتر تفلس، وكثير من الأفلام السينمائية تفشل. كذلك لا تُحل المشاكل التربوية بمجرد وضع راديو وتلفزيون في كل مدرسة، وادخال كومبيوتر إلى كل صف، ووصل الانترنت إلى كل بناية. المشكلة ليست تكنولوجية محض، المشكلة هي تربوية وقرينية، وحلها يعتمد على إزالة المعوقات وتأمين المستلزمات.

التزامات التجدد

مسيرة التجديد التربوي شائكة ومتعددة الجوانب، والعملية التجديدية ليست تقنية بحتة بل أن لها أبعاداً إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية. فداخل النظام التربوي شبكة من المؤسسات المترابطة أفقياً وعمودياً، وشرائح من العاملين لهم أفكارهم واعتقاداتهم التربوية. بحيث أن أية محاولة للتجديد تتعلق بأي منها، لها مضاعفات في النظام التربوي ككل. أما خارج القطاع فالتربية شغل كل إنسان، وكل مواطن تقريباً يشعر أنه كفؤ ليعطي رأياً فيها. لذلك فإن تنفيذ الزاميات التجديد التربوي تتطلب التزامات جوهرية من مختلف الجهات التي لها علاقة أو مصلحة في التربية.

بكلمة أخرى إن التجديد التربوي يتطلب تجديداً في التفكير والممارسة والتنفيذ على مستوى المؤسسات والأفراد.

أخص هنا أربعة التزامات بالتجديد:

أولاً: تجدد الذهنية. غالباً ما تتصف المؤسسات التربوية بالتمسك بالتقليد التربوي وقوة الاستمرارية في الممارسة. وهذا ينطبق غالباً على التربويين أيضاً. والتبرير لذلك قد يكمن في أن التربية ليست علماً مبنياً على حقائق تجريبية وأبحاث دقيقة وإنما هي حصيلة خبرات طويلة متراكمة مع الوقت. فمن الأسهل التنازل عن حقيقة علمية ثبت عدم صحتها علمياً، من التنازل عن موقف تكون نتيجة خبرة طويلة. لكننا نعرف من التاريخ

التربوي أن الكثير من المواقف والمبادئ والممارسات التربوية التي تمسّكنا بها، وكأنها مُنزلة، كانت غير صائبة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بما أنّ العملية التربوية شائكة ومكلفة ودقيقة التوازن، فقد نتحاشى إدخال عناصر جديدة عليها قد تفقدها توازنها.

إن التحديات والضغوط التي تتصبّ على القطاع التربوي من كل حذب وصوب لا تسمح لنا برفاهية التمسك بصواب الماضي وحكمة الاستمرارية بعناد وانغلاق. فكما نطلب من طلابنا استخدام المزايا الذهنية من التساؤل والنقد والتحليل والاختبار، علينا أن نجدّد ذهنيّتنا نحن، ونمارسَ بالتالي التواضع المهني والانفتاح الفكري ونتقبل مبدأ التساؤل والنقد والتحليل والاختبار.

ثانياً: تجدد الفكر. التجديد التربوي يتطلب أرضية غنية بالمعرفة والتقنيات والخبرات الحديثة. لذا ينبغي ان نجدد الفكر بحيث يجري تواصل منتظم ومستمر مع البحوث والخبرات العالمية والاختبارات الميدانية والمستجدات التقنية لتوسيع آفاق المخيلة والتصور والقرار، ولتفادي الهدر في الوقت والموارد في استنباط مع قد استنبط بنجاح، ولتفادي الأخطاء والوقوع في مطبات ما يُعتبر جيداً إلى حين مقارنته مع ما هو معلوم عالمياً. كما تساهم سبل المعرفة العالمية هذه في تسريع عمليات التجديد التربوي والقفز فوق بعض المراحل التي مرّ بها الآخرون.

ثالثاً: تجدد الإرادة والقرار. بما أن قرارات التجديد التربوي قد تترتب عليها أعباء مالية كبيرة وقد تكون لها انعكاسات واسعة النطاق، من الضروري التحلي بالحكمة والروية في اتخاذ القرار. ومن المفضل صياغة مختلف الخيارات الممكنة أولاً، ثم تطوير سيناريوات حول كل خيار لتحديد المتطلبات والعواقب المحتملة. بعد ذلك يمكن تحليل وتقويم كل سيناريو ليس فقط بناء على جدارة الخيار وإنما على مرغوبيته (من قبل الفئات المتعددة) ومعقولة تنفيذه والقدرة على تمويله، وأخيراً بناء على درجة قدرته على الاستمرارية فترة زمنية كافية لإعطاء النتائج المرجوة.

ومهما يكون الخيار التجديدي معقولاً فإنه من المفضل اختبار تطبيقه على مستوى محدود أولاً لاختبار مختلف عناصره وتقييم نتائجه ومن ثم تعديل الخيار التجديدي على ضوء هذه النتائج وتعميمه على نطاق أوسع.

رابعاً: تجدد في عملية التجديد. لا ينبغي أن تكون عملية التجديد "قشة خلق" أو "موضة الموسم" بل ينبغي أن تكون جزءاً من حلقة مستمرة من الانفتاح والبحث والتحليل والاختبار والتنفيذ والتقويم. كما لا ينبغي أن تكون مقصورة على التربويين. فإن مجموع التحديات والضغوط التي تتعرض لها التربية والمتطلبات المستقبلية منها تبين بوضوح أن التربية لم تعد مجالاً تقنياً فحسب يقتصر على المربين. فمن الأهمية أن تشترك في عملية التجديد كل الكفاءات المرتبطة بالتنمية الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية والتقنية.

بكلمة أخرى، إن التجديد التربوي يتطلب التزاماً بالتجدد مؤسساتياً وفردياً. يتطلب جرأة في الرؤية وحكمة في الاختيار وروية في التخطيط واستمرارية في التنفيذ ومشاركة في المسؤولية.

خلاصة القول

مستقبل القطاع التربوي على تقاطع تيارات وضغوط وتحديات جسيمة. هذا الواقع يُلزمنا بالخروج عن المألوف بتفكيرنا وتوجهاتنا وممارساتنا - هذا التحدي يُلزمنا بالتجديد، ليس التجديد الهامشي العشوائي، وإنما التجديد المنتظم الشامل الذي يقود إلى نمط جديد أو نموذج موسّع للأداء التربوي.

إلا أن **إلزاميات التجديد تتطلب التزامات** بالتجدد على مستوى المؤسسة والفرد: التزامات بالتجدد في الذهنية والفكر والإرادة وفي عملية التجديد بالذات.

التجديد التربوي: **إلزام أم إلتزام؟**

التجديد التربوي: **إلزام وإلتزام.**